

إيقاف مرتبات القوات المسلحة الجنوبية.. سابقة خطيرة تصب لمصلحة الحوثيين هل يكون النيل من قوات الجنوب المسلحة بإيقاف مرتبات أفرادها؟

محددات قانونية تستجيب للأهداف الطموحة للوطن (أرضاً وإنساناً وبيئة)“.

ويتابع عميد ركن بامعبيد: “وظائف الدولة تتحقق من خلال المؤسسات التي حددها القانون الأول (الدستور) ومن أبرز مؤسسات الدولة هي: العسكرية والأمنية؛ لأنها مؤسسات وجودية تعني بحماية سيادة الوطن وفي نفس الوقت هي أداة تغير وحركة مستمرة تتأثر وتتغير في صيرورة الواقع الموضوعي“، مضيفاً: “بمعنى أن هذه المؤسسات تستطيع تغير شكل ونمط الدولة وطبيعة مهماتها الداخلية والخارجية، أي أن انحياز هذه المؤسسات لأي خيار من الطبيعي جداً أن تؤثر سلباً أو إيجاباً على شكل ونوع وظائف الدولة“، مشيراً إلى أن ما تسعى إليه القوى المعادية بغية تبيد حلم الجنوبيين في استعادة دولتهم.

تركيعة الجنوب وإعادة احتلاله

ولمعرفة من السبب في هذا التوقيف؟ ولماذا؟ يقول عميد ركن بامعبيد: “من خلال العوامل المؤثرة المصاغة في منظومة متعددة المسارات ومنها: كنتيجة طبيعية الانتصار الرائع الذي حققه الحراك السلمي الجنوبي مدعوماً بالمقاومة الجنوبية الباسلة بتحرير العاصمة عدن وبعض محافظات الجنوب، بدئت تتشكل مقومات القاعدة المادية التكنيكية للانتقال التدريجي إلى مرحلة التحرر الوطني“، ويتابع: “هنا بالذات عملت الشرعية إلى جانب التحالف على احتوى هذا الانجاز من خلال الشراكة الغير متجانسة مع الجنوبيين بهدف تقييد حركة الجنوبيين من خلال هذه الشراكة، ومن تخادم النظام اليمني بشقية الحوثي الاخونجي العفاشي وإعادة انتاج نظام الاحتلال، ما بعد أحداث اغسطس 2019م استغلت الشرعية مدعومة بالتحالف العربي سيطرتها على موارد البلاد إلى جانب الثروات التي يسيطر عليها تحالف حرب صيف 1994م“، مشيراً إلى أن كل تلك العوامل مكنت نظام الاحتلال اليمني بكل مسمياته الاستفادة من تلك العوامل واستغلالها كأوراق ضغط ضد الجنوبيين، منها الخدمات والمرتبات... والخ، والهدف هو تركيع الجنوب والقبول الأمر الواقع وكلها فشلت،

ويستطرد بامعبيد حديثه قائلاً: “لكن وصول الاستهداف إلى المؤسسة العسكرية والأمنية من قبل التحالف والشرعية الغاية منها إعادة احتلال الجنوب مرة ثالثة يأتي ذلك من خلال انتظام رواتب العسكريين المواليين للاحتلال، وتأييد التحالف لهذه المؤامرة من خلال الدعم اللامحدود لما يسمى بالجيش الوطني والإكراهيات المتواصلة وحرمان القوات الجنوبية من أبسط مقومات الحياة ألا وهي المرتبات كحق مكتسب كفله الاعلان العالمي لحقوق الانسان“، لافتاً إلى أن صمود والتفاف الجنوبيين بمختلف شرائحهم كفيل بإفشال هذه المؤامرات وعدا لناظره قريب.

إعلان الإدارة الذاتية

وبالنسبة للحلول والمعالجات حتى تستلم قواتنا الجنوبية رواتبها يقترح عميد ركن ناصر عبد المحسن: «أولاً: طرد المجلس الرئاسي من العاصمة عدن، وأيضاً طرد القوات السعودية، وإعلان الإدارة الذاتية، ومحاسبة القادة الفاسدين الذي أتى بهم التحالف من الشارع الذي هم كانوا السبب بإظهارنا بهذه الصورة المقرزة، واستبدالهم بقيادة متخصصين بدون ذلك يستحيل أن يستقيم الوضع بالجنوب“.



ما الحلول والمعالجات لإنهاء الأزمة؟

وتمكين قوى الاستبداد الشمالي والقوى الداعمة لها لاستعادة سيطرتها على الجنوب وتجويع الافراد والضباط لتأثير على معنوياتهم وإذلالهم وإضعافهم أمام أسرهم بهدف الاستسلام للمخططات الرامية للقضاء على كل ما حققه الجنوبيين في المجال العسكري والامني“.

تبيد حلم الجنوبيين

وبالنسبة لتساؤل: لماذا يتم توقيف رواتب القوات الجنوبية وتصرف رواتب الآخرين من القوات اليمنية مع الإكراهيات والحوافز؟ يقول عميد ركن علي عبدالله بامعبيد، مدير الإدارة السياسية للهيئة التنفيذية للمجلس بمديرية غيل باوزير: “انطلاقاً من المفاهيم التي تحدد معاني ومفردات شكل الدولة، يعني أن الدولة هي عبارة عن مجموعة متكاملة من الوظائف وليست مجموعة بشر؛ لأن البشر هم موظفين لتنفيذ وإدارة هذه الوظائف بموجب

واحدًا لا من مأرب ولا منفذ الوديعة الذي يستأثر بها هاشم الأحمر لوحده، وفوق كل ذلك يتم تحويل 90 مليارا من إيرادات عدن هذا أمر يثير الريبة“.

ويتساءل العميد ركن ناصر: “هل التحالف العربي شعر الآن وبعد ثمان سنوات حرب أنه أخطأ في حق الحوثي ويريد أن يكفر عن خطاياهم بتقديم جيش الجنوب لقمة صائغة إلى الحوثي باعتباره الجيش الوحيد الذي انتصر عليه؟ وهل التحالف العربي يريد أن يقول للحوثي (نحن أسفون على الحرب وهذا الجيش الذي انتصر عليك سنتركه يتضور جوعاً حتى يموت)؟ وهل هذه هي المهمة النبيلة للمجلس الرئاسي الذي أتى من أجلها من الرياض؟“.

إطالة الصراع وتمكين قوى الاستبداد الشمالي

فيما يؤكد العميد صالح بلال بالقول: «توقيف رواتب القوات الجنوبية لمصلحة اطالت الصراع

«الأمناء» استطلاع / مريم بارحمة:

تشكل القوات المسلحة الجنوبية أهمية استراتيجية في الحفاظ على أمن واستقرار الجنوب، ولها دور تاريخي في دحر التمدد الإيراني الفارسي في الجنوب والمنطقة وخاضت معارك طاحنة بقيادة دول التحالف العربي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة ضد المليشيا الحوثية والتنظيمات المتطرفة التي حاولت السيطرة على الجنوب والمنطقة، وضحت بقافلة من الشهداء والجرحى من أبطالها الميامين في عدة جبهات ومازالت القافلة مستمرة والأبطال ما زالوا يخوضون أشرس المعارك في عدة جبهات للدفاع عن وطننا الجنوب وعقيدتنا السمحة، ولكن هؤلاء الأبطال بدلا من تكريمهم وترقيتهم يتم توقيف رواتبهم.

في هذا الاستطلاع نسلط الأضواء على أسباب توقيف رواتب القوات الجنوبية، ولماذا يتم توقيف رواتب القوات الجنوبية وتصرف رواتب الآخرين من القوات اليمنية مع الإكراهيات والحوافز؟ ولمصلحة من توقيف رواتب القوات الجنوبية؟ ومن السبب في توقيف رواتب القوات الجنوبية؟ ولماذا؟ وما آثار توقيف رواتب القوات الجنوبية على الأفراد وأسراهم؟ وما الحلول والمعالجات حتى تستلم قواتنا الجنوبية رواتبها بانتظام مع الإكراهيات والحوافز، مثل باقي القوات اليمنية والقوات العربية بالعالم؟ نستطلع ذلك من خلال آراء نخبة من القيادات العسكرية الجنوبية المخضرة.

النيل من القوات الجنوبية وإضعافها

البداية كانت مع العميد صالح علي صالح بلال، عضو الجمعية الوطنية للمجلس الانتقالي، وأمين عام جمعية شهداء وجرحى بشبوة، لمعرفة أسباب توقيف رواتب القوات الجنوبية، فيقول: “هناك أهداف وليس أسباب؛ لأن الأسباب تكون في الأوضاع الاعتيادية للدولة وتكون إشكاليات تواجه النظام في الموازنات، ومصادر الدخل، أما ما يخص توقيف رواتب قواتنا الجنوبية فهو يهدف للنيل من القوات الجنوبية التي أصبحت تسيطر على أغلب الرقعة الجغرافية الجنوبية، ويهدف ذلك إلى إضعافها وتغيير عقيدتها الدفاعية والاستراتيجية في استعادة الأرض والهوية الجنوبية“.

توقيف الرواتب سابقة خطيرة جداً تصب في مصلحة الحوثي

ويوضح العميد ركن / ناصر سالم عبدالمحسن (أبو أيمن)، رئيس العمليات الرئاسية للمجلس الانتقالي الجنوبي مستشار محافظ عدن، آثار توقيف الرواتب قائلاً: «توقيف الرواتب عن أفراد القوات المسلحة الجنوبية البطلة يعد سابقة خطيرة جداً، لا نعلم من وراءها، ولكن الشيء الذي نعلمه جيداً أنها تصب في مصلحة الحوثي بصورة سافرة وواضحة وحقيرة“.

ويضيف العميد ركن ناصر بالقول: “رئيس المجلس الرئاسي يصرح أنه يعمل بإخلاص في سبيل صرف رواتب الموظفين المتواجدين في مناطق الحوثي، والأببح من كل هذا أنه صرف 90 ملياراً من إيرادات العاصمة عدن، وعلى الرغم أن مخرجات مشاويرات الرياض أقرت بتوريد الإيرادات من المنافذ ومن مأرب إلى بنك عدن، لافتاً إلى أنه حتى الآن لم يورد فلساً